المؤتمر العلمي الثاني لعلوم المعلومات ، بعنوان :
التحول إلى مجتمع المعرفة : رؤى معلوماتية
تحت شعار : " المعرفة أساس التقدم "
يومي : 12 و 13 ابريل 2016

ملامح وسيناريوهات التحول نحو مجتمع المعرفة

... مشاهد ورؤى

د.حنان الصادق بيزان
أستاذ مشارك في علم المعلومات
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا
hanbezan@yahoo.com

• **المستخلص** :

لايخفى على احد انه بعد ثورة المعلومات وسيادة العصر ما بعد الصناعي الذي من بين أهم متطلباته الا تكتفي النظم المؤسسية بتوفير المعلومات بل يجب التفكير والتفهم لتلك المعلومات لتوليد المعرفة. من طريق تهيئة تلك المعلومات وتسهيل آليات الوصول إليها في الوقت الشكل المناسب، ونلاحظ ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تخطو فيه خطوات مذهلة وسريعة من أجل إدارة تلك المعلومات وتوليد المعرفة.

لذا لا يختلف اثنان في القول إن المجتمعات البشرية أمام تخلق حقيقي لنموذج مجتمعي جديد، قد حذر ونبه إليه سابقا العديد من العلماء، منهم على سبيل المثال لا الحصر: (فرانسيس فوكوياما Franses Fokoeama) في كتابه "الانهيار العظيم " The Great Disruption "

اذ ان هذه الأوضاع تجعل المجتمعات البشرية وجها لوجه أمام تحديين كبيرين يخدم كل من هما الآخر، أولهما كامن في التقدم (التكنولوجي والاتصالي) والآخر في التطور (المعلوماتي المعرفي) ، وإزاء ذلك لا يمكن للدول والمؤسسات مهما ازدادت درجة تقدمها أو انخفضت تجاهلها لتلك التحديات، إذ ان الإشكالية بكاملها تعد مسألة بُعد نظر.

وباعتبار إننا نعيش في عصر إدارة المعرفة عصراً محفوفاً بالمخاطر والتحديات والفرص ولعل هذه الأخيرة هي مفتاح التحول الى مجتمع المعرفة، لذا فان التسأولات التي تتبادر للأذهان ويمكن اعتبارها هدفا أساسيا تسعي الورقة البحثية للإجابة عنها ألا وهي:-

- الى اي مدى يصل استعداد الدول والمجتمعات على اختلاف وتنوع تراكيبها المجتمعية ودرجة تحضرها ؟
- وكيف يتسنى لنا وضوح سيناريوهات رؤية المستقبل في ضوء المتغيرات الراهنة والمستجدة ؟

وذلك من اجل تأطير التطلعات المستقبلية وتحديد ملامح الرؤى المعلوماتية.

• ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني "لعلوم المعلومات تحت شعار "**التحول الى مجتمع المعرفة : رؤى معلوماتية** "" تنظيم كلية الآداب جامعة بن سويف بالفترة من12-13 ابريل 2016م.

المؤتمر العلمي الثاني لعلوم المعلومات ، بعنوان :
التحول إلى مجتمع المعرفة : رؤى معلوماتية
تحت شعار : " المعرفة أساس التقدم "
يومي : 12 و 13 ابريل 2016

• **الكلمات المفتاحية :** مجتمع المعلومات، مجتمع المعرفة، البنية الأساسية للمعلومات، الفجوة الرقمية ، المشاريع المعلوماتية التنموية.

أولا لمحه تمهيديه ... عن تأطير أهمية الموضوع والمنهجية .

▪ أهمية ومشكلة الدراسة :

إن الثورة المعلوماتية تحمل في طياتها متغيرات ستؤثر حتماً وبعمق في الفئات المختلفة للمجتمع، بشكل خاص في الأجيال المقبلة التي تتقبل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتجيد استخدامها والإفادة منها، في كافة عناصر الحياة وستؤثر في كيان شخصيتها، مفرز ة بذلك أناساً جدداً تكون مجالات تقاسمهم لأفكار بعضهم البعض. بمعنى آخر أدق سيكون الناس ذوي أنماط سلوكية وثقافية واحدة رغ م اختلاف الرقعة المكانية والزمنية، لأن الثورة المعلوماتية تحتوى في طياته ا عنصر الربط بين الأجيال المتعاقبة (بيزان، 2005). وإزاء ذلك فان هذا العصر تحفه المخاطر، ويتميز بالإثارة وكثرة المطالب في الوقت ذاته.

الأمر الذي يعكس أهمية المعلومات، ومكانتها كأهم مادة أولية، ولعل ما يجعل المجتمع يعتمد في تطوره بصورة أساسية على هذا المورد، إضافة الى شبكات الاتصال والحواسيب، ويتميز بوجود سلع وخدمات معلوماتية لم تكن موجودة من قبل، إلى جانب اعتماده بصفة أساسية على التكنولوجيا الفكرية، بمعنى تعظيم شأن الفكر والعقل الإنساني بتكنولوجيا الحواسيب والاتصالات والذكاء الاصطناعي ونظم الخبرة ... وغيرها، وتوظيف ذلك في جميع الأنشطة، والتدابير، والممارسات المرتبطة بالمعلومات، إنتاجا، ونشرا، وتنظيما، واستثمارا، ويشمل إنتاج المعلومات، أنشطة البحث والجهود الإبداعية والتأليف الموجه لخدمة الأهداف التعليمية والتثقيفية (علوي2006) .

بطبيعة الحال شاع خلال العقود الأخيرة نتيجة للثورة المعلوماتية استخدام عدة مصطلحات من بين أهمها مصطلح مجتمع المعلومات، وأن التطورات الهائلة التي حدثت خلال العقود الماضية قد عظمت من استخدام هذا المصطلح، وبشكل أكثر تحديدا ظهر مصطلح مجتمع المعلومات خلال سبعينيات القرن الماضي كمحاولة لوصف التغيرات الثورية لتكنولوجيا المعلومات التي كانت تشهدها المجتمعات الصناعية، التي بدخول الألفية

المؤتمر العلمي الثاني لعلوم المعلومات ، بعنوان :
التحول إلى مجتمع المعرفة : رؤى معلوماتية
تحت شعار : " المعرفة أساس التقدم "
يومي : 12 و 13 ابريل 2016

بدأت المجتمعات المتقدمة في التركيز على قمة المعلومات والاتصالات والمعرفة في اتخاذ القرارات واتخاذ الإجراءات حيث كان من بين إرهاصاته، ان أضحت الموارد الرأسمالية والطبيعة ليست هي المورد الوحيد لعوامل الإنتاج إنما تكملها المعرفة كمورد من الموارد الواعدة (محمود،2012) .

يجدر بالذكر ان مصطلحي مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة يستخدم لدي البعض أحيانا كمترادفين رغم تمايزهما، باعتبار ان مجتمع المعلومات ظهر في سبعينيات القرن الماضي لوصف التغيرات الثورية التي كانت تشهدها المجتمعات الصناعية بمعنى اخر مع تطور أجيال الحواسيب، بينما يعود الميلاد الفعلي لمفهوم مجتمع المعرفة الى آوخر التسعينيات من القرن الماضي مع ظهور الانترنت كشبكة دوليه للمعلومات وتطور أجيال الويب، وهذا يعني ان الثاني يستخدم للإشارة لمرحلة أكثر تقدما من مراحل التنمية، اذ من الممكن اعتباره مجتمع معلوماتي من الجيل الثاني، وإذا كان مجتمع المعلومات يستهدف توافر المعلومات والتكنولوجيا اللازمة، في حين مجتمع المعرفة يستعمل للإشارة الى مرحلة أكثر تقدما من مراحل التنمية المجتمعية التي يتطلع فيها الى توليد المعرفة وتكوين ثقافة قوامها تقاسم المعرفة وتشاركها مع التركيز على استخدامات تطبيقات اتصالية "الانترنت" وبالتالي تلبية الحاجات المجتمعية من المعرفة وبناء القوة والثروة والارتقاء بنوعية الحياة بصفه عامة. (همشري،2012)

ولا يخفى على القارئ المتتبع لحركة تاريخ المجتمع الإنساني **ان مفهوم مجتمع المعلومات** يأتي بعد مراحل متعددة مر بها التاريخ الإنساني، وتميزت كل مرحلة بخصائص ومميزات، حيث شهدت الإنسانية من قبل، حقبة الصيد أو ما قبل الزراعة ثم الحقبة الزراعية، وبعدها حقبة الصناعة واختراع الآلة. التي مع تطورها رسمت الملامح الأولى لمجتمع المعلومات حيث تميز "بالتركيز على العمليات التي تعالج فيها المعلومات، والمادة الخام الأساسية به هي المعلومة، التي يتم استثمارها بحيث تولد المعلومات ذات القيمة والقيمة المضافة "المعرفة جديدة". وهذا عكس المواد الأساسية في المجتمعات الأخرى، حيث تنضب بسبب الاستهلاك، أما في مجتمع المعلومات فالمعلومات تولد معلومات، مما يجعل مصادر المجتمع المعلوماتي متجددة ولا تنضب (علوي،2006).

المؤتمر العلمي الثاني لعلوم المعلومات ، بعنوان :
التحول إلى مجتمع المعرفة : رؤى معلوماتية
تحت شعار : " المعرفة أساس التقدم "
يومي : 12 و 13 ابريل 2016

على الرغم من أعتبر العديد من الباحثين مجتمع المعلومات كوسط اجتماعي أفضــل للمعلومات، الا انه في ذات الوقت نظرتهم له مجرد مجتمع رأسمالي، تعتبر المعلومات فيه سلعة أكثر منها موردا عاما أي أن المعلومات التي كانت أساسا متاحة بالمجان من المكتبات العامة، والوثائق الحكومية أصبحت أكثر تكلفة عند الحصول عليها خصوصا بعد اختزالها في النظم المعتمدة على الحواسيب. وهذه النظم مملوكة في معظمها للقطاع الخاص، ويتم التعامل معها على أساس تجاري من أجل الربح. اذ يعتبر مجتمع المعلومات "كدائرة متحدة تهتم بالأوضاع العامة من حشود وروابط ومصادر متنوعة تتشكل ما بين المؤسسات والأفراد لرعاية اهتمامات المجتمع حول توفير وتبادل المعلومات، والمعرفة الهادفة إلى سرعة الحصول على المعلومات، وزيادة المعرفة واستغلالها في خدمة أهداف التنمية والتطوير، من خلال وضع آليات لإدارة انسيابها بواسطة بنية تحتية للمعلومات وشبكات اتصالية. (علوي2006)

لقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن مفهوم " مجتمع المعرفة على نطاق واسع، الا ان المفهوم يحيطه بعض الغموض حيث تعددت الآراء والأقاويل بشأنه، ولكن معظم المفكرين والباحثين يتفقون على إن مفهوم " مجتمع المعرفة " يقصد به توافر وتشجيع مستويات متقدمة من البحث العلمي والتطوير، بصورة توفر المادة المعرفية لجميع أفراد هذا المجتمع بلا استثناء وبدون تمييز بحيث يتم حثِ هؤلاء الأفراد على تعلم كيفية تحقيق الاستفادة المتكاملة والشاملة من المواد المعرفية المتوافرة وتوظيفها واستثمارها وإدارتها بشكل مناسب، وبالتالي فإن المعرفة هي التي تُميز المجتمع وتحدد قدرته على الاستمرار والصمود والتقدم وتحقيق التفوق في المنافسة.

لذا فإنَّ الانتقال من عصر الثورة الصناعية إلى عصر الثورة المعلوماتية في فترة تاريخية لا يتعدى القرنين من الزمن، قد أفضى لمعطيات مجتمعية جديدة لم تعهدها البشرية من قبل، حيث تتسم المعلوماتية فيها كركيزة رئيسية وعاملاً محركاً يقود التطور ذاته وتوثر في تحديد اتجاهاته ومعالمه ووثائر نموه، وهذا يعنـي ببساطة ان امتلاك المعلومات والسيطرة علي انسيابها والتحـول من إنتاج السلـع والبضائع إلى إنتاج خدمات وتطبيقات أو منتجات معلوماتية، يعني التحكم في مدخلات التقدم الذي يفضي إلى السيطرة على مخرجاته والتفوق الحضاري دون شك.

المؤتمر العلمي الثاني لعلوم المعلومات ، بعنوان :
التحول إلى مجتمع المعرفة : رؤى معلوماتية
تحت شعار : " المعرفة أساس التقدم "
يومي : 12 و 13 ابريل 2016

من الملاحظ على التكنولوجية المعلوماتية المعاصرة والمستقبلية التي تلقي بظلالها على الكيان المجتمعي تطرح تأثيرات تتجسد في نمو نسق قطاعي جديد يتمثل في المعرفة التي أصبحت سلاحاً في معارك التميز والإنتاج في ظل تلك الأنساق الرقمية الافتراضية والأطر التشابكية الكونية التي تربط أجزاء العالم ببعضها البعض وتسهل وصل الأفراد إلى المعلومات التي تتدفق في تلك الشبكات في أي ركن من أركانه، فمن طريقها دخل العالم عصر الاقتصاد المعرفي الذي يعتمد أساساً على تلاحم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإلكترونيات. وان ظهور اقتصاد المعرفة وازدهاره أدى إلى إعادة تشكيل التاريخ الإنساني من جديد وجعل من المعلومات والتكنولوجيا الاتصالات جزءاً لا يتجزأ من معظم الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولعل الجدير بالملاحظة في هذا الصدد اختلاف طبيعة التراكيب المجتمعية لكل حقبة منها من ناحية الأنساق والعلاقات والروابط الاجتماعية وكذلك القيم والمعايير الأخلاقية والفكرية وإضافة إلى ناحية التراكيب الإنتاجية الخالقة للقوة المجتمعية.

ومنذ أواخر التسعينات من القرن الماضي بدأت الدراسات والبحوث التي تدور حول مجتمع المعرفة التحول من طابعها التكنولوجي البحت، لتصبح أكثر ارتباطاً بالبشر، و تركيزاً على المجتمع. إضافة إلى ذلك ربط التطور في مجال مجتمع المعرفة بالتقدم المجتمعي بشكل عام ورقي الشعوب، والرخاء. حيث سوقت الأمم المتحدة هذه الفكرة بين دول العالم التي أصبحت تسارع إلى تبني مفهوم مجتمع المعرفة، وتعمل على وضع الخطط الإستراتيجية لتحقيق المعايير التي تدل على التحول إلى مجتمع المعرفة كما سنرى لاحقا في تفاصيل الوقفة الاستقرائية والمشاهد والاستنباطية، بلعتبار إننا نعيش في عصراً محفوفلًبالمخاطر والتحديات ويتميز بالإثارة وكثرة المطالب والفرص ولعل هذه الأخيرة هي مفتاح التحول نحو مجتمع المعرفة، لذا فان التسأولات التي تتبادر للأذهان وتسعي الورقة البحثية للإجابة عنها وتتمحور في السؤال التالي :-

- **كيف يتسنى لنا استثمار الفرص من اجل ضمان وضوح سيناريوهات رؤية المستقبل في ضوء المتغيرات الراهنة والمستجدة من اجل تأطير التطلعات المستقبلية وتحديد ملامح الرؤى المعلوماتية ؟**

- **أهداف الدراسة :**

١. استقراء ملامح التحديات والوقوف على حقيقة المخاطر التي يوجهها تطبيق مجتمع المعرفة.

٢. استنباط اثر المتغيرات والمقومات الرئيسية للعمل على استثمار الفرص الراهنة والمستجدة.

٣. استشراف رؤية واضحة المعالم للسيناريوهات والتطلعات المستقبلية.

- **منهجية الدراسة :**

تستخدم الدراسة المنهج المكتبي أو الوثائقي التحليلي، والذي يعتمد على التحليل النظري.

- **المصطلحات والمفاهيم الرئيسية :**

1- هرمية المعرفة : تتكون من مجموعة من القياسات، والإحصاءات وتكون بيانات ليست ذات قيمة بشكلها الأولي، وإذ ما تم معالجتها تصبح ذات معنى وباتت مرتبطة بسياق معين فإنها يطلق عليها معلومات، بينما القدرة على ترجمة المعلومات إلى أداء لتحقيق مهمة محددة تجسد المعرفة.

2- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات : هي مجموعة الأدوات والتجهيزات التقنية التي توفر عملية تخزين المعلومات ومعالجتها ومن ثم استرجاعها، وكذلك توصيلها بعد ذلك عبر أجهزة الاتصالات المختلفة إلى أي مكان في العالم ، أو استقبالها من أي مكان في العالم

3- مجتمع المعلومات

يعنى المجتمع الذي تكون فيه الاتصالات الكونية متوافرة والمعلومات تنتج وتوزع على مدى موسع وتصبح المعلومات فيه هي القوة المحركة للاقتصاد (بيزان،2005).

4- مجتمع المعرفة

هو المجتمع قائم على تقاسم المعرفة ويرتكز على التضامن والتكافل العالمي وعلى تحقيق تفاهم أفضل بين الشعوب والأمم ، حيث تلعب فيه صناعة المعرفة دورا بارزا كمورد اقتصادي ، وتتحقق فيه مبادئ الشفافية والعدالة وحماية كرامة الإنسان وحماية الهوية الثقافية واحترام الأديان وحماية حرية الصحافة وإبداء الرأي.(محمود،2012)

ثانيا وقفه استقرائية ... لملامح تحديات ومخاطر مجتمع المعرفة.

الواقع هنالك تحديات كثيرة تقف أمام المجتمع الانساني وهو بصدد التحول نحو مجتمع المعرفة، ولعل من بين اخطر تلك التحديات امكانية وقدرة الافراد العاديين على الوصول لمصادر المعلومات والمعرفة، ويشير

بعضهم الى ثلاثة امور تعد في غاية الاهمية : هي درجة توافر المعلومات ودرجة الوصول اليها وتوافر الوسائل اللازمة لذلك ودرجة الافادة منها. ويضاف الى ذلك ان توافر المعلومات واتاحتها قد لا يعني الوصول اليها ومن ثم الحصول عليها فاستعمالها او الافادة منها، فليس كل ما هو متاح من المعلومات يمكن الوصول اليه والافادة منه بسهولة، وذلك لعدة اسباب اهمها : طبيعة المستفيدين وهويتهم وطبيعة الحاجة الى المعلومات ونوعية المعلومات المطلوبة ودرجة توافر التكنولوجيا اللازمة لذلك، خصوصا في الدول الاقل تقدما (همشري،2012) تعاني عوائق عدة في الوصول للمعلومات بمعنى صعوبات اتاحتها للجميع وضعف ثقافة المعلومات او الوعي باهميتها.

من المجدي التنبيه إلى أن الثورة المعلوماتية التي سبق التنويه إليها في مطلع الدراسة، قد تصبح نقمة لا نعمة لبعض المجتمعات، ويتراجع من أثر ذلك البعض من دول العالم الثالث إلى أدنى مرتبة من ذلك قد تكون الخامس أو حتى العاشر !! ، لاشك أن العالم يمر بفترة تغيرات جذرية اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية بسبب التطورات التكنولوجية الهائلة، مما أدى إلى نمو مطرد في حجم الإنتاج الفكري المعرفي، وبات العالم أشبه بقرية صغيرة حيث تعددت المصطلحات وتنوعت المفاهيم، فهناك من يصفها بالقرية الالكترونية المتشابكة وبعضهم يطلق عليها القرية الكونية والبعض الآخر يسميها قرية عالمية..الخ. ولكنها جميعاً ذات مدلولات واحدة حيث انهارت على أطرافها وبين أزقتها الحدود والحواجز الجغرافية والثقافية وصارت تجوب دروبها ومسالكها شبكات الاتصالات، وتضاءل الفارق الزمني بين إنتاج وميلاد المعلومة والوصول إليها، حيث أصبح بالإمكان التبليغ عن المعلومة من لحظة ميلادها على جميع أرجاء المعمورة وبصور متنوعة. (بيزان ، 2015)

اذ ان العالم يشهد طفرة تكنولوجيه كبرى في عالم المعلومات والاتصالات (المعلوماتية) تلقى بظلالها على بنية النظام المجتمعي الفكرية والسيكولوجية والحضارية ... الخ،. وبطبيعة الحال أدت مثل هذه الوضعية لانقسم دول العالم إلى دول متقدمة غنية تنتج وتستخدم تكنولوجيا المعلومات، وأخرى فقيرة ومستهلكه للمعلومات فهي اقل تقدما وتسعى جاهدة لتكون متنامية ومتخطيه الفقر، وبالتالي انتقلت القوة والتحكم في أسواق الاقتصاد للدول التي باتت تمتلك الإمكانية والقدرة على التحكم والسيطرة في انسياب وتدفق المعلومات.

المؤتمر العلمي الثاني لعلوم المعلومات ، بعنوان :
التحول إلى مجتمع المعرفة : رؤى معلوماتية
تحت شعار : " المعرفة أساس التقدم "
يومي : 12 و 13 ابريل 2016

ولا يخفي على المتتبع للأحداث ما يشهده العالم من صراعات من أجل التحكم والسيطرة على المعلومات، اذ توجد مجتمعات تستقى موارد معلوماتها من جهات أخرى لإشباع نهمها المعرفي وحاجاتها الثقافية، الأمر الذي يؤدي الى تقولبها ضمن أنساق وأسس ثقافية فكرية تتناسب مع مصالح موارد المعلومات، وبالتالي فإنها تقع في شرك حبال عنكبوتيه (سالم، 2002) تتمثل في الفجوة الرقمية التي قد يصعب الخروج أو الفكاك منها، خصوصاً في حالة الدول والمجتمعات الأقل تقدماً. مما يسهم في ترسيخ صورة التبعية التي انقسم العالم معها إلى شمال متقدم وجنوب متخلف يفصل بينهما منطقة تدور فيها مجموعة من الدول تحاول اللحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة. الأمر الذي أدى إلى ظهور دول غنية تمتلك السلع والخدمات وتقدر قيمة المعلومات، وفي المقابل هناك دولٌ لا تزال تتخبط في مراحل التعاملات التقليدية . وتفتقر حتى إلى ضرورات الحياة وتعتبر تكنولوجيا المعلومات من الكماليات التي يصعب التطلع إلى تحقيقها.

لاشك ان ردم الفجوة يمثل تحدي كبير على الدول المتقدمة والأقل تقدما معا، حيث الأولى تتوسع دون توقف في حين الثانية تسير ببطء وتعثر، وحتى وان وضعت سياسيات رشيدة لنشر المعرفة وتحقيق التحول من مجتمع المعلومات الى مجتمع المعرفة ، ومع الأخذ في الحسبان تفاوت في مستويات الدول الأقل تقدما والعربية على وجه التحديد فانه هنالك مخاطر قد لا تحمد عقباها، باعتبار رؤية استمرار الاقتصاد تبادلي غير متساو للمعرفة وتختص فيه بعض البلدان بإنتاج المعرفة وأخرى باستخدام هذه المعرفة التي أنتجت في مكان اخر ـ فان حالا كهذه يتضمن خطر تبعية معرفية مفرطة دون شك، ومن ثم فان بناء اقتصاد علمي للمعرفة قائم على مبدأ التبعية المعرفية سيكون أمراً غير مقبولاً على الإطلاق.(محمود،2012)

يلاحظ جليا المتأمل للمخاطر تلك ان التطور التكنولوجي لم يعد تطوراً تكنولوجيا بحتاً يتعلق بالآلة أو الوسيلة أو المنتج فحسب بل امتد ذلك الى جذور المجتمع وبنيانه المعرفي، اذ إن للثورة المعلوماتية مقاييس وقيماً جديدة اختلفت عما كانت في السابق رغم الدور المؤثر المتميز للمعلومات على دول العالم وشعوبها، إلا أنها أسهمت في توسيع الهوة بين الذي يملك ويتحكم في التكنولوجيا المعلوماتية الاتصالية ويأخذ قراراته على معلومات ويسهم في إنتاج معرفة وبين الذي مازال لم يتخط مرحلة المجتمع الصناعي، وبالتالي فإن هذا الدور لصالح الدول الغنية معلوماتياً مما يزيد من الدول الفقيرة فقراً على فقرها. (بيزان 2015) .

وبناء على الطرح أعلاه فإن التطور التكنولوجي والتدفق المعلوماتي الأحادي لا يحملان في بذورهما ترفاً، لذا لابد من العمل من اجل الاستعداد للحاق ورأب الصدع الرقمي " Divide Digital" من طريق الاستراتيجيات التخطيطية التي تتبني توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقليص الفجوة بين الذين لديهم ثقافة معلوماتية والذين لا يجيدون حتى أبجديات الكتابة والقراءة، ففي كل يوم يزداد فيه العالم المتقدم تقدماً وتطوراً تزداد أعداد الملايين الفقيرة في العالم الذين مازالوا يتعثرون في سياسات بدائية واقتصاديات هزيلة. (بيزان ،2011)

ولنتفق منذ البداية على ان مثل هذه الوضعية تجعلنا وجها لوجه أمام تحديين كبيرين يخدم كل من هما الآخر، أولهما كامن في التقدم والتطور (التكنولوجي الاتصالي) المتضمن لأجهزة الحواسيب والأقمار الصناعية والآخر (معلوماتي معرفي) بمعنى ثقافي فكرى ، وإزاء لهذه المتغيرات والأوضاع يستوجب التمهيد للتحول الى مجتمع المعلومات أولا ومن ثم التحول تلقائيا فيما بعد الى مجتمع المعرفة، ولعل هذا يكون مشروطا بطبيعة الحال بتوفير البيئات التمكينية لتداول وتبادل المعلومات والمعارف ومعالجتها ومن ثم إنتاج معارف جديدة (محمود،2012) وخلق القيمة والقيمة المضافة. ولعل الأهم قبل ذلك لابد من توافر أسس بناء مجتمع المعلومات، وتتجسد في هذا الموضع التحديات والمخاطر في النهوض واستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاهتمام بالبحث والتطوير.

إضافة الى وتوافر بنى أساسية للمعلومات نظر لما فيها من سمات وفرص سيتم استنباطها لاحقا .اذ انها تعد أحد أهم المتغيرات والعوامل المؤثرة على إحداث التطور في المجتمع وقوة الفاعلة في تنميته بشكل تقلل من حدة الفجوة الرقمية، وقد يبدو الحديث لأول وهلة عن السيناريوهات التنموية المعلوماتية شائكا وتعترضه الكثير من العوائق التي تحد محاولات التخطيط وإمكانية التطبيق وتجعل منه أمرا مستحيلا وصعبا للغاية، إلا أنها ليست بدرجة السوء والدليل على ذلك يتجسد في قرار التنمية المعلوماتية الذي سيتضح لاحقا انه خيار حيوي لتخطيط التطلعات المستقبلية وتحقيق التنمية الوطنية والاهتمام بالبحث والتطوير الذي اتخذت منه العديد من الدول خيارا استباقيا.

لذا انتقلت مهمة البحث والتطوير والاهتمام بها ودعمها من كونها مهمة فردية ومؤسسية إلى مهمة مجتمعيه على النطاق الدولي، وباتت مسألة مناقشة موضوع التكنولوجيا أو طرحها مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالبحث العلمي، الأمر الذي أدى الى أطلق علي هذا العصر بعصر العلم والتكنولوجيا (S&T) " Science and Technology" (بيزان،2015)، ولكن مازلت هنالك جملة عوائق تحول دون تقدم دول عديدة من المنطقة العربية في م همة البحث والتطوير والتمكن من استخدام الانترنت بصورة ايجابية فعالة نتيجة لضعف الوعي بالثقافة المعلوماتية وبالتالي تعثر أساليب التعليم العالي بشكل عام.

فعلى سبيل المثال لا الحصر لا يتجاوز حجم الإنفاق على التعليم العالي في الدول العربية نسبة 2 بالمائة فقط من إجمالي الإنفاق العالمي على التعليم العالي في السنوات الماضية وبلغت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية نحو 0.12 بالمائة فقط من إنتاجها الإجمالي أما نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية فهي الأخرى لا تتجاوز 0.13% من الإنفاق العالمي هذا إضافة إلى الأسعار المرتفعة نسبيا لتوفير خدمة الانترنت لمختلف فئات المجتمعات العربية. لذا فان المجتمعات العربية تحتاج إلى المزيد من الجهود في تطوير البنية الأساسية للمعلومات (التحية والفوقية)، فالتحول نحو المجتمع المعرفي يتطلب توفر الكثير من المعلومات والخدمات الافتراضية، ومع ذلك يلاحظ اهتمام جاد على مستوى إعداد الدراسات البحوث وعقد المؤتمرات والندوات، كما يلاحظ الاهتمام المتزايد نسبيا بتعليم العلوم الأساسية والتكنولوجية عامة (رحومة، 2005)

لابد من الاعتراف بـإننا نعيش في عصر المعرفة وهو عصرا تقاس فيه قوة الأمم بقدر ما تملكه من معارف ومعلومات ونحن لا نملك عصى سحرية ما ان تلامسنا حتى تنطلق عقولنا متحررة من قيودها التي تكبلها لتعمل بجد على سد الفجوة الرقمية بيننا وبين العالم المتقدم ، كما ان الثورة المعلوماتية لا تخص جيلا دون جيل إنما هي روح تسري في جسد الأمة كافة بإفرادها ومؤسساتها صغارها وكبارها عامتها وعلماؤها، اذ ان الميزة التنافسية هي من صنع الإنسان وقدراته وقودها العلم والمعرفة ومعيارها الإنفاق على التطوير والبحث العلمي. لذا فان القدرة على مواجهة التحديات وتخطي الفجوة هي أيضا من صنع الإنسان وليس متعلقة بالموارد الطبيعية أو الموقع الاستراتيجي ... بل من خلال قدرات كل مجتمع على الاستثمار في

الإنسان(الصوفي،2012) كرأسمال فكري بمعنى أدق قدرته الفكرية التي يستثمرها بنفسه ويحولها الى معرفة وخبرة وحكمة.

وفي نفس السياق يلاحظ ان عملية تخطي التفاوت الرقمي واللاحق بمجتمع المعرفة تواجه جملة تحديات من بين أهمها: التحديات التكنولوجية ذات العلاقة بالبنية التحتية للاتصالات، وتحديات ثقافية تتعلق بمحو الأمية القرائية والمعلوماتية الوعي المعلوماتي والمهارات وتشجيع الإبداع والابتكار والإنفاق على التعليم والبحث العلمي ، ولعل هذا يبرز التحديات المالية والاقتصادية وهي من الأمور الجادة التي تواجه قضايا تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الدول النامية لأنها ترتبط بقضايا تمويل المشاريع الإنمائية الخاصة بالبني التحتية وتعميم استخدام التكنولوجيا بالمجتمع.

بينما تتجلى التحديات الاقتصادية في الاجتهاد لجعل المعلومات المورد الاقتصادي الأول للدولة ومصدر القيمة المضافة وخلق فرص عمل جديدة، نهيئك عن التحديات الاجتماعية التي تتمحور حول صعوبات تهيئة المواطنين للدخول للعصر الرقمي ومواكبة العيش فيه ونشر الوعي بأهمية المعلومات، وإشراكهم في اتخاذ قرارات استخدام المعلومات ودعم العلاقات بين الحكومات والجماهير وإنشاء الحكومات الالكترونية مع ترسيخ دور المعلومات كسبيل للرقي الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة لان كل ذلك حجر أساس التحول نحو مجتمع المعرفة (الصوفي،2012)

يجدر التنبيه في هذا المقام انه لا يمكن التحول إلى مجتمع المعرفة دون التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة . حيث يتميز هذا النوع من الاقتصاد باعتماد النمو فيه على عامل المعرفة أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية اذ يعد استثمار المعرفة في جميع قطاعات الاقتصاد مفتاحاً للتنمية وتوليد فرص العمل والتنويع الاقتصادي. في ضوء هذا التحول، أصبحت العوامل المحركة للنمو الاقتصادي مختلفة عما كانت عليه خلال العقود الماضية، وعليه فقد صاحب هذا التحول تغيير في بعض السياسات الاقتصادية، تعكس توجيه اهتمام أكبر لكل من الابتكار واستثماره في جميع القطاعات، وتعظيم دور التكنولوجيا ومناحي توظيفها، وتنمية نشاط ريادة الأعمال، وتطوير التعليم، وإرساء قواعد التعلم مدى الحياة، وبناء مهارات القوى العاملة على أسس حديثة ومتقدمة.(وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2014).

المؤتمر العلمي الثاني لعلوم المعلومات ، بعنوان :
التحول إلى مجتمع المعرفة : رؤى معلوماتية
تحت شعار : " المعرفة أساس التقدم "
يومي : 12 و 13 ابريل 2016

ويتبادر للادهان سؤال : هل سيؤدى انتشار تكنولوجيا المعلومات وبروز الإنترنت كشبكة عامة إلى فتح فرص جديدة لتوسعة الفضاء العام للمعرفة، وهل سنملك وسائل تسمح لجميع الناس بالنفاذ بشكل متساو وشامل إلى المعرفة؟ :- لكن الواقع أن تحقيق هذا الهدف هو أساس أي مجتمعات حقيقية للمعرفة لتكون مصدراً للتنمية بشرية مستدامة. ويمكن القول إن مجتمع المعرفة لا يمكن أن ينهض إلا على أساس اقتصاد معرفي.

ومن المفيد التذكير بان استعمل مفهوم مجتمع المعرفة لأول مرة كان في عام1969 حيث ابتدعه فيلسوف الإدارة الشهيرة بيتر دراكر peter Druceker الذي قرر أنه لا يمكن تأسيس مجتمع المعرفة إلا إذا تبلور اقتصادا للمعرفة.Knowledge Economy ومفهوم اقتصاد المعرفة الذي صاغه بيتر دراكر في كتابه عصر الاقطاعات The age Of Discontinuites يرجعه هو نفسه إلى الاقتصادي فريتز ماشلب Fritz Machlupبل يعود به إلى فكرة الإدارة العلمية التي صاغ مفاهيمها فريدريك تايلور.(يسين،2014)

لاشك ان المجتمع القائم على المعرفة يتميز بعدد من الاتجاهات المترابطة فيما بينها منها نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها زيادة التركيز على الابتكار على الصعيدين المؤسسي والمجتمعي من اجل بناء اقتصاد مبني على المعرفة وان هذه التوجهات السابق ذكرها قد حلت الآن محل مكونات النمو الاقتصادي التقليدي التي تتألف من رأس المال واليد العاملة والموارد الطبيعية التي لم تعد العوامل الوحيدة التي توثر في القدرات الاقتصادية التنافسية لأي بلد (محمود،2012)

وان المتأمل في تفاصيل أبعاد مفهوم اقتصاد المعرفة يلاحظ أنه يعنى أن المعرفة والتعليم- والذي غالباً ما يشار إليه بالرأسمال الإنساني حيث يتمثل في منتجات تعليمية أو فكرية تجديدية يمكن تداولها أو تصديرها مقابل عوائد أو مكاسب كبيرة، ومن ناحية أخرى فالسمة .الرئيسية لاقتصاد المعرفة هو اعتماده الكبير على الإمكانات الفكرية أكثر من اعتماده على المدخلات الفيزيقية أو الموارد الطبيعية . وقد قام «دراكر» بتأصيل مفهوم اقتصاد المعرفة في كتابه The effective Executive الصادر عام 1966، الذي أقام فيه معرفة أساسية بين العامل اليدوي Manual Worker والعامل المعرفيKnowledge ، على أساس أن الأول يعمل بيده لإنتاج السلع والخدمات في حين أن الثاني يعمل بعقله وليس بيده وينتج أفكاراً ومعرفة ومعلومات.(يسين،2014)

وإضافة لما تقدم أعلاه فان من شأن الانتقال من الهياكل الهرمية إلى الشبكات الأفقية سريعة التفاعل، مع وجود إصلاحات هيكلية جذرية. فإن إحداث هذا التحول الشامل في السياسات أدى ويؤدي بالضرورة إلى إحداث نقلة نوعية على صعيد القدرات التنافسية والإنتاجية للاقتصاد، اذ يتغير على أثرها منحنى النمو الاقتصادي، ويزداد معدل النمو بشكل ملحوظ بحيث ينتقل من منحنى النمو السائد لدى الدول النامية إلى المنحنى السائد للدول المتقدمة التي تحولت إلى مجتمع المعرفة، ومن ظواهر التحول إلى مجتمع المعرفة زيادة أهمية ودور المعرفة والابتكار في الأداء الاقتصادي والاجتماعي وفي تراكم الثروة، وسرعة توليد ونشر واستثمار المعرفة، وتعاظم دور التعليم والتدريب، وزيادة في البيئة التنافسية العالمية، وتحرير التجارة، وتزايد نسبة المعرفة في الصادرات.(وزارة الاقتصاد والتخطيط2014)

لذا فقد أضحت المعرفة مسلعه بشكل معلومات قابلة للتبادل . وهناك انتقادات لهذا الاتجاه، لأن المعرفة في هذه الصورة يمكن التلاعب بها في قواعد البيانات ومحركات البحث وإدماجها في الإنتاج كأحد ترتيبات العلم القائم على التكنولوجيا، وتحويلها إلى شرط للتنمية وإلى رهان للسلطة أو إلى أداة للمراقبة قد تنتهي إلى هدم نفسها بنفسها من حيث هي معرفة. ولعله هنا تبدو الخطورة ، عند الاستحواذ على المعارف بعد التسليع المفرط لها، في المجتمع العالمي للمعلومات فقد يشكل تهديداً جدياً لتنوع الثقافات المعرفية . ومن هنا يصبح التساؤل عن المكان الذي ستمثله بعض المهارات والمعارف في اقتصاد تعطى فيه الأولوية للمعارف العلمية ؟ ألا تواجه هذه المعارف التي يقلل غالباً من شأنها بالمقارنة مع المعارف التكنولوجية العلمية الزوال بكل بساطة، في الوقت الذي تمثل فيه هذه المعارف ميراثاً غنياً لا يقدر بثمن وتشكل وسيلة للتنمية المستدامة ؟ .(يسين، 2014)

ثالثا مشاهد استنباطيه... للمتغيرات والفرص الراهنة والمستجدة .

إزاءً لما تقدم أعلاه أصبحت المعرفة في صلب نموذج الاقتصاد الجديد كونها غدت مولدة للثروة، كما إن هذا النمط لإنتاج المعرفة سيكون النموذج السائد، ولعل هذا ما يدعو المجتمعات قاطبة إلى إعادة صياغة بنيتها التحتية لاستيعاب المعرفة المعاصرة والإسهام في إنتاجها، لذا فان التحدي الأخطر هو كيفية الإيفاء بالبنية التحتية لإنتاج المعرفة في سياق مجتمعي (اجتماعي/ ثقافي)، وهذا يؤكد ان التحول الى مجتمع المعرفة يتم

من خلال إجراءات واضحة مثل الاطلاع على تجارب الآخرين والتدارس منها للوقوف على طرق المعالجة وبرامج التحول وتحديد الواقع وتحديد مدى التغيير المطلوب ثم اتخاذ الخطوات الكفيلة لتحقيق ذاك التغيير المستهدف. (حسانة، 2006)

وهكذا بعد أن شهدت البشرية على مدار تاريخها الطويل ثلاث ثورات الواحدة تلو الأخرى، فيها انتقلت البشرية بخطوات واسعة على مدارج الرقي والتقدم الحضاري، ابتداء من الثورة الأولى الزراعية التي طرحت المجتمع الزراعي Agricultural Society القائم على المواد الأولية والطاقة الطبيعية والجهد البشري، وعرفت بعدها الثورة الصناعية التي قلبت الأمور والموازين المجتمعية مخلفه بذلك المجتمع الصناعي Industrial Society القائم على الطاقة المولدة للكهرباء والغاز والطاقة النووية، وجاءت بعدها الثورة الثالثة ثورة المعلوماتية التي تشتد أوزارها وتتأجج محدثة مجتمع المعرفة Knowledge Society. (بيزان، 2005)

من الجدير بالذكر أن أبرز مؤشرات التوجه نحو مجتمع المعرفة وجود نسبة الصناعة المبنية على التكنولوجيا الذكية، ونسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من بين مجمل الصادرات وزيادة نسبة المستخدمين لشبكة الإنترنت والتزايد المستمر في عدد مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي . والحد من نسبة الأمية المعلوماتية. إضافة لمساهمة المعلومات في إجمالي الدخل القومي، وهذا يعد مؤشرا هاما لقياس أهمية المعلومات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستثمار الأفضل للمعلومات، كنتيجة طبيعية لتطور اقتصاديات المعلومات والتجارة الالكترونية. (علوي، 2006)

وتعد المعرفة مصدرا اقتصاديا ووسيلة لتحقيق المعاملات الاقتصادية وتسهيل متطلبات الحياة اليومية، وسوف يتعدى الأمر إلى إنتاج المعرفة باعتبار القدرة على تحقيق ذلك هو السمة الأساسية المميزة لمجتمع المستقبل الذي يملك القدرة على استثمار الفرص من اجل البقاء والتقدم والمنافسة وإنتاج المعرفة وهذا يتطلب العناية الفائقة بمسألة إنتاج المعرفة والتعرف على المبادئ والأفكار والمناهج والأساليب التي تساعد على إنتاجها، ومن المتوقع لهذا المجتمع الذي تسيطر عليه المعرفة وتوجهه وترسم له مساراته المستقبلية وتحقق له النجاح والازدهار حتما. ان يتحقق في غضون مدة زمنية ليست بالطويلة، نظرا لاعتماد مبدأ (المعرفة قوة

). وان إنتاجها يضمن البقاء والاستمرار وفرص تحقيق التوازن في عصر يغلب عليه طابع الصراع السياسي والاقتصادي والعلمي والثقافي لفرض الذات على الآخرين، سواء كانوا فرادى أم جماعات أم حتى دولا .(العبود، 2009)

في هذا الصدد يلاحظ المتأمل ان مجتمع المعرفة يتسم بتوافر وتشجيع مستوى عال من التعليم والنمو المتزايد في قوي العمل التي تملك المعرفة وتحقق سرعة الابتكار والتجديد والتطوير، كما يتم الاحتفاظ بأشكال المعرفة المختلفة في بنوك وقواعد للمعلومات، بشكل يمكن استرجاعها بسهولة وإعـادة صياغتها وتشكيلها أو تحويلها إلى خطط تنظيمية معقدة، بالإضافة إلى استغلال مراكز للبحوث الموجودة بالمجتمع بحيث تكون قادرة على إنتاج المعرفة على نطاق واسع وبشكل متكامل يحقق الاستفادة الشاملة من الخبرات المتراكمة بالمجتمع .

اذ ان تحول مؤسسات المجتمع الخاصة والحكومية ومنظمات المجتمع المدني بعيداً عن أدوارها التقليدية بحيث تمارس دور الهيئات (الذكية) التي تحقق السرعة والدقة في اكتشاف وعرض التيارات والاتجاهات السلبية غير الإيجابية داخل المجتمع، التي تهدده بالفشل وقد تحوله بعيدا عن أهدافها، لذا يتسم مجتمع المعرفة بتغيير طبيعة الوظائف وأنماط العمل حيث به مفاهيم متطورة مثل الجامعة الافتراضية والعيادة التي تقدم الاستشارات والعلاج عن بعد، والتجارة الإلكترونية، والعمل في المنزل على أن تكون أعلى مستوى من الجودة و الكفاءة. إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من أساليب والنظم المقدمة تلعب الدور الرئيس في مجتمع المعرفة دون شك.

وكمحصلة طبيعية يتطلب الطرح أعلاه سرعة اكتساب القدرات والمعارف الجديدة لكسب فرص التحول الى مجتمع المعرفة، بالإضافة إلى توافر نمط من التكنولوجيا الأحدث والأحسن أداءً والأرخص سعراً والأصغر حجماً والأخف وزناً والأكثر تقدماً والأقل تعقيداً مما تتطلب نمواً متزايداً في القدرات البشرية (الرأسمال البشري) التي تضم العلماء والمطورين والتكنولوجيين... وغيرهم من العاملين بالمعلومات أو يطلق عليهم " عمال المعرفة "، اذ إن نموذج مجتمع المعرفة هو المجتمع القادر على إنتاج البرمجيات

والتطبيقات(أشكال المعرفة المختلفة) وليس فقط استخدام أو حتى إنتاج المعدات الصلبة أو أجهزة الحواسيب التي تستخدم في الحصول على المعلومات.

لذا فقد احتلت الحواسيب في مجتمع المعلومات مكانه لا تقل أهمية عن الآلة في الثورة الصناعية . اذ من خلالها ظهرت أهمية الرخصة الدولية لقيادة الحواسيب ضمن أهم المهارات المطلوبة اليوم وفي الغد القادم، ولكنها في الدول العربية ، قد لا تمثل مؤشرا هاما لقياس التحول من والى، ووفقا لنتائج دراسة ميدانية. أوضحت ان عدد الحواسيب بالدول العربية قد لا يتعدى 12 حاسب لكل ألف شخص، مقابل 255 حاسب لنفس الفئة بالدول المتقدمة. وهذه الحواسيب لم يتم استغلالها بشكل كاف إذ أنها بقيت في معظم الحالات مجرد آلات كاتبة، وظلت قاعات الحواسيب كمعارض للزوار، بالرغم من أنها وفرت البناء التحتي الذي يمكن من خلاله معالجة المعلومات وتوزيعها بسرعة ودقة .

وهنا يبرز انتشار الأمية المعلوماتية فهي من بين أهم العوامل التي تحول دون الاستثمار الأمثل لموارد المعلوماتية، حيث يمكن ربطه بالافتقار إلى المهارات الأساسية للتعامل مع المعلومات فضلا عن أمية التعامل مع الحواسيب. حيث تزداد ظاهرة الأمية المعلـوماتية، كلما ضعف مؤشر ثقافة المعلومات وقلت قدرة الوصول إلى الاحتياجات من المعلومات، وان تنمية هذا المؤشر مسؤولية تتقاسمها العديد من الأطراف والمؤسسات وخاصة تلك العاملة في خدمة الأهداف التعليمية كالمكتبات المدرسية والجامعية والمكتبة العامة ووسائل الاتصال الجماهيري.وغيرها من مرافق المعلومات (علوي2006).

الحقيقية هنالك جملة مؤشرات احتلت فيها ثقافة المعلومات وإرسائها في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية المرتبة الأولى لأن جوهر التحديات التي سبق التنويه إليها، ليست في انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حد ذاتها أو حتى في توافر المعلومات وإتاحتها، بقدر ما تتمحور في مهارات ثقافة المعلومات التي تحيط باستخدام المعلومات بصورة عامة، فمعظم البلدان العربية لم تصل بعد إلى مزايا ثقافة المعلومات بما فيها من تبادل المعلومات المباشر بين المواطنين، وبين المواطنين والحكومة، وعلى الصعيد الدولي. إلى جانب توعية المواطنين وتنمية قدراتهم ومهاراتهم التي تكفل لهم إدراك الحاجة إلى المعلومات، وتحديد هذه المعلومات والإفادة منها بصورة فعالة وتقييمها على أسس واضحة، واستيعاب القضايا الاقتصادية

والتشريعية، والاجتماعية، والثقافية ذات الصلة بالإفادة من المعلومات، واستخدام المعلومات في الإطار الأخلاقي والقانوني لها. (علوي،2006) .

لا شك ان تطوير أهداف وغايات تسهم في التحول بثبات، تستوجب التركيز على التعاون والتنسيق بين النظم المؤسسية الحكومية وغير الحكومية بالدولة والتشاور المستمر من اجل التخطيط الاستراتيجي للمشاريع المعلوماتية حتما يوصل لمستقبل أفضل كما سيتضح لاحقا، إذ إن تشارك الحكومة أو القطاع العام والقطاع الخاص أو الأهلي يؤدي لرسم استراتيجيات وسياسات لتطوير الموارد المعلوماتية، وبالتالي تشجيع الانتفاع من الأنظمة المعلوماتية المتاحة من خلال تنشيطها وتفاعلها للحصول على تحقيق نموٍ أكثر فعالية في الخدمات.

ولا يخفى على القارئ المتتبع للواقع الفعلي لتخطيط المشاريع المعلوماتية في العديد من الدول الأقل تقدما انه لا يزال في مراحله الأولى مما جعله في حالة من انعدام الخبرة، وهذا ما أكدته الاجتماعات التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات خلال السنوات الماضية في توصياتها، إضافة لتقرير الألفية الثالثة حول ضرورة وأهمية التزام حكومات الدول بوضع خطط وطنية شاملة من أجل تنمية المعلومات وتكون في إطار تشاركي بين القطاعين العام والخاص وكافة مؤسسات المجتمع المدني، من أجل الوصول لتنمية سليمة ومستدامة وتطويع أو توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and Communication Technologies (ICT) والبيئات الافتراضية لكي تلبي المتطلبات الخاصة للمجتمعات المحلية المختلفة(بيزان،2005)، وتواكب مرحلة التنمية الاقتصادية الوطنية وخصائصها البنيوية.

ان مسألة العمل على توافر بنى أساسية تحتية وفوقية من بين أهم الفرص أمام المجتمعات للالتحاق بركب مسيرة مجتمع المعرفة حيث تعرف بالهيكل الفيزيقي التخيلي للمجتمع المعرفي، وتعتمد قيمة هذه البنية على جودة المعلومات ذاتها، والتطبيقات، والبرمجيات، والبنية التحتية للمعلومات التي تقوم على انتشار شبكات المعلومات بأنواعها، والتي ترتكز على البنية التحتية للاتصالات، وان شبكات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها تساهم في تحقيق النفاذ السريع بتكلفة معقولة وتستفيد على نحو اكبر من إمكانات تكنولوجيا النطاق

العريض وغيرها من التكنولوجيات المبتكرة التي تحمل في طياتها فرص للمجتمعات لمواكبة التطورات ومن شأنها تسريع تحقيق التقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

نهيئك عن بناء الرأسمال البشري الذي يُمكن من التحول من مجتمع المعلومات الى مجتمع المعرفة بإتاحة المعلومات لعامة الناس من خلال برامج محو الأمية الرقمية أو المعلوماتية وتطبيق مفاهيم التعليم المستمر والتعليم مدى الحياة والتعليم عن بعد (محمود، 2012). تعد ثقافة المعلومات مقياسا مهما لإرساء مجتمع معلومات من اجل التحول بثبات فيما بعد نحو مجتمع المعرفة، حيث يقوم على المهارات والإبداعات في شتى المجالات. وهو متطلب رئيس من متطلبات التعلم على مدى الحياة

في هذا المقام يجدر الاهتمام بفرص بناء القدرات المؤسسية سواء التي تنتج تلك الكوادر أو التي تعمل في مجال بحوث وتطوير تكنولوجيا المعلومات، ومن ضمن البيئات التمكينية على المستويين الدولي والوطني تكون في هذه الأخيرة البيئة أساسها سيادة القانون واحترام المواثيق الدولية مع وجود سياسة داعمة شفافة تشجع المنافسة النزيهة وتعزيز تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ولتعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية وعلى المستوى الدولي يتطلب الامر توفير بيئة دولية ديناميكية وتمكينية تدعم الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا والتعاون الدولي لاسيما في المجالات الاقتصادية.
(محمود،2012)

ولعله من هنا يبرز الدور الأساسي للقطاع الخاص بشكل أكثر وضوحاً في قنوات عدة أولها تنمية الرأسمال الوطني الفكري بمعنى أدق الاستثمار في التدريب وتزويد الطاقات البشرية بالخبرات اللازمة، لجعلها قادرة على تلقي المعلومات ونقلها ومن ثم المساهمة في نشر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والصحة والتعليم الإلكتروني، كما أن للشركات الإقليمية دوراً هاماً في المساعدة على تحقيق النفاذ الشامل، ودعم الجهود التي تبذل لبناء مجتمع المعلومات وتعزيز التعاملات الرقمية، من طريق تعزيز النفاذ السريع للمعلومات محليا المتمثل في مقاهي الإنترنت ومراكز ووسائط الإعلام المجتمعية التي يتم إنشاؤها بجهود مشتركة بين القطاعين العام والخاص(بيزان2005).

المؤتمر العلمي الثاني لعلوم المعلومات ، بعنوان :
التحول إلى مجتمع المعرفة : رؤى معلوماتية
تحت شعار : " المعرفة أساس التقدم "
يومي : 12 و 13 ابريل 2016

اذ يتمثل الرهان الأكبر للتحول من مجتمع المعلومات الى مجتمع المعرفة في خلق قيمة مضافة وتحسين مستوى العيش والرفاهية الاجتماعية لمواطنين، باعتبار تكنولوجيا المعلومات أدوات رئيسية للتنمية البشرية والاقتصادية، ويرجع ذلك بالخصوص إلى الاستعمال الفعال والمؤثر للمعلومات التي تعتبر العامل الرئيسي لإنتاج القيمة المضافة بعد رأس المال والعمل، بتسهيل الوصول للمعلومات ، وتحقيق نتائج مهمة على مستوى الإنتاجية بتوفير فرص جديدة لإنتاج ومعالجة وتسجيل وتخزين واقتسام المعلومات والتشارك فيها، من جهة وتوفير ولوج مَيسر للمعلومات جهة أخرى . وهكذا فإن تطوير الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، يعتبر أولوية لضمان تنمية وتنافسية دائمتين للاقتصاد القائم على المعرفة .

وتعد معايير التحول من مجتمع المعلومات هي مؤشرات يمكن من خلالها التنبؤ بدخول المجتمع أو تحوله إلى مجتمع المعرفة أو حتى اقترابه من الدخول، وقد أثارت هذه المعايير الكثير من النقاش بظهور العديد من الاستفسارات، هل هي؟ بوجود التكنولوجيا أم بالإنفاق التكنولوجي أم بانتشاره في مجتمع المعلومات وهل يقاس الانتشار بالإنفاق على تكنولوجيا المعلومات أم بكمية المعلومات المقدمة ومداها؟ ، الواقع إن المؤشر الحقيقي لقياس مجتمع المعلومات بالدول العربية حسب منظور مختصين في علوم المعلومات هو إرساء ثقافة المعلومات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لان امتلاك أجهزة الحاسوب أو الدخول في عضوية الإنترنت، أو حتى شراء الأقمار الصناعية لا يعني أننا دخلنا مجتمع المعلومات بشكل يمكن من التحول الى مجتمع المعرفة، الذي يشترط منظومة فكرية لها القدرة على إبداع واكتساب وتوظيف واستثمار المعلومات في حل مشاكل المجتمع، وبداية تلك المنظومة الفكرية هي إتقان مهارات المعلوماتية، والتي تشمل التعامل مع تكنولوجيا المعلومات الحديثة بمتغيراتها.(علوي،2006) .

وان ما يدعو للبهجة والتفاؤل هي تلك الرؤية بوجود فرصة مازالت متاحة، الا وهي أن الثقافة العربية الإسلامية لم تجد حتى الآن الاهتمام الكافي في خطط الوطنية للمعلومات، فقد أوضحت نتائج دراسة أجريت مؤخراً عن مدى تركيز خطط المعلومات في مجموعة دول تمت دراستها، وهي مصر والأردن وماليزيا واليابان وفرنسا وألمانيا والفاتيكان فيما يتعلق بتوجهات خطط المعلومات ووجود خطة لمواكبة التطور في

مجال تكنولوجيا المعلومات وتركيزها على الثقافة والدين واللغة. حيث تبين أنه لا توجد أي إشارة مباشرة لمحور الدين واللغة والثقافة في مضمون خططها ما عدا فرنسا، ولعلنا من هذا نستشف سبب فشل وتعثر معظم الخطط الوطنية في كثير من الدول العربية نظراً لابتعادها عن الروح القيمية لمبادئ الدين الإسلامي. (بيزان،2005)

أود التأكيد على ان "المعرفة" هي المفتاح الأساسي للتنمية والتقدم في المجتمع المعاصر، وقد عمت النشاط الإنساني بمختلف مجالاته، وأحدثت ثورة اتصالية عارمة، في مختلف أرجاء المعمورة، محدثة تغييرا كبيرا في طرائق العيش والتخاطب واكتساب المعرفة، وفي تنظيم حقول العمل والإنتاج، متجاوزة الحدود الجغرافية والسياسية، ومغيرة معطيات الزمان والمكان والمسافات، إنها قوة المعرفة في قرنٍ جديد - القرن الحادي والعشرين- الذي تقاس فيه قوة الأمم وحضارتها بقدرتها على التحكم بالمعلومات وتوظيفها في إنتاج معرفة، وقد عملت هذه التكنولوجيا الرقمية، على ترجمة آمال الإنسان وتطلعاته الى واقع معاش في الحياة الإنسانية المعاصرة، وتمكنت هذه التكنولوجيا المتقدمة الجديدة من تحقيق بعض أحلام الإنسان الذي يسابق عصره، لا بل وأرست قواعد ثقافة الكترونية عالمية امتدت متغلبة على التحديات الزمنية وصعوباتها.(غرايبه، 2015)

رابعا رؤى استشرافيه ... لمعالم سيناريوهات وتطلعات التحول المستقبلية.

ان التفكير في خارطة الطريق المستقبلية لمجتمع الغد المعرفي ليس تعبيراً عن حصافة الفكر وبعد النظر فحسب ولكنه أيضا من أساسيات علم المستقبليات فلكل مشهد مقدماته ومؤشراته ولكل أدواته التي يجب تحضيرها والاستعداد لحين دواعي استخدامها، و ان الرؤية التي نحاول استشرافها من اجل بلوغ مجتمع أفضل ويمكن ان تعمل كفاعل للتطوير، ومن اجل صياغة نمذجة مغايرة ومطوره للواقع.

من المفيد للمجتمعات الأقل تقدما الاستفادة من الدروس والتجارب والاستلهام والتبصر منها لأحداث نمذجة مجتمعية تواكب التطورات وتتماشى مع ظروفها وطبيعتها. خصوصا وان المجتمعات في معظمها تواجه صعوبات التحول وتفكر وتخطط لإيجاد نظم مؤسسية لاحتضان ذلك التحول، لذا فانه يستوجب التفكير المستقبلي والاهتمام بالبحث والتطوير والتخطيط العلمي السليم

إزاء ظاهرة العولمة التي تنتشر كثقافة بين المجتمعات، حيث تتراوح بين الترحيب التام والاندماج الكامل كحتمية عالمية، وبين الرفض التام والدعوة لمقاومة هذه الظاهرة الغريبة والثقافة الوافدة واعتبارها ضربا من ضروب الهجمة الامبريالية الجديدة، تمهد لإحلال ثقافة واحدة مسيطرة على عقول الأجيال الجديدة واتجاهاتها وهويتها وولائها، لذا فان من الأجدى أن نفكر كيف نهيئ أنفسنا مستقبلا كأصحاب حضارة ننتمي إليها وثقافة نعتز بها، للاندماج في مجتمع المعرفة، بحيث يكون الاندماج تشاركي تفاعلي تكاملي، على أساس متكافئ من المعطيات الثقافية والقناعات الفكرية. (غرايبه،2015)

اذ إن خطورة الإغفال أو الإهمال للتطور الحضاري واقتصاره على القلة أو على مستوى قمة الهرم سواء كان الأكاديمي أم من ذوى المسؤولية بالدولة سيكلف الكثير ومن شأنه تعميق الفجوة الرقمية التي سبق الحديث عنها على المستوى الفردي والمؤسسي والمجتمعي، إذ إن التطور لابد أن يشمل القاعدة خصوصاً القوى العاملة النشطة اقتصاديا. فكما نعلم جميعا أصبح التنافس اقتصاديا بالمقام الأول ويعتمد على جودة المنتجات في السوق العالمي التي تعتمد هي الأخرى على أحدث المعلومات، أي أن التطور الحضاري لابد أن يشمل المنتجين والعاملين في المجال المعلومات وكافة فئات المجتمع الأخرى، ولا يقتصر على القلة القليلة من ذوى المسؤولية بالدولة والفئات الأكاديمية. (بيزان ،2011)

لاشك انه بتوافر الإرادة والنية الصادقة للتغيير والتطوير الواقع تتحدد الأطر والأهداف المصحوبة بالإمكانيات البشرية والمادية المناسبة مع التشريعات الملائمة والمنظمة، بحيث يمكن ان تقلل من حدة الفجوة الرقمية الناشئة بين الممتلكين لـITC وبين غير الممتلكين لها، من طريق جملة محاور من بين أهمها مايلي :

١ -إصلاح وتعزيز قطاع الاتصالات .
٢ -المساعدة في الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة والجديدة.
٣ -تحديد القضايا المتعلقة بالفروقات، كتلك المتعلقة مثلا بنوع الأفراد (الجنس).
٤ -تنمية الأماكن المحرومة من الوصول إلى المعلومات كالأرياف والقرى .
٥ -تعزيز الموقف المالي والاقتصادي للوفاء المعقول بالمتطلبات اللازمة لسد هذه الفجوة.
٦ -إشراك القطاع الخاص في تنمية قطاع الاتصالات وتنمية المهارات البشرية.(منصور،2004)

لم يعد يخفى على احد معالم التحول التي ترتسم جليا في حياة الإنسان المعاصر، اذ ان البشرية تشهد فعلا ميلاد نمط مجتمعي جديد والذي يؤشر الى لحظة انتقال وتحول جذريين، مما يطرح عدة تساؤلات: هل هذا يعني ان المجتمعات السابقة أو الحقبات المجتمعية الماضية لم تشهد تخلق المعرفة ولم تكن مجتمعات معرفية ؟ هل معنى الانتقال بكل ما فيه من فرص لم تكن تشكل من قبل عنصرا مكونا في البناء المجتمعي؟ ان عبارة الانتقال الى مجتمع المعرفة تحتاج بلا شك الى إيضاح لمدلولها حتى لا تلتبس المعاني ولعله من باب تكرار البديهيات القول بان المعرفة كانت دوما قاعدة السلوك والبناء في المجتمع البشري وعنصرا رئيسيا في عملية التشكيل الثقافي على المستوى الفردي والمجتمعي بصرف النظر عن طبيعة تلك المعرفة وقيمتها ونوعيتها، فالمجتمع الإنساني يتميز بمحض طبيعته عن المجتمع الحيواني بكونه لا يسلك تلقائيا وفق صوت الغريزة بل له رؤيته المعرفية والقيمية التي يوجه بها نفسه وفقا لاحتياجاته. (بوعافيه، عبدالهادي2012)

وتتضح جليا للمتتبع الفوارق بين المجتمعين الحيواني والبشري، اذ تؤكد بلا ريب حضور المعرفة في المجتمع الإنساني كيفما كانت درجة تطوره، وهذا ما تؤكد عليه الدراسات الإنثربولوجيه في مقاربتها للأنماط المجتمعية حتى تلك التي تنعت بأنها بدائية ولكن صواب هذه الملحوظة لا يعني خطا حديثنا عن الانتقال الى مجتمع المعرفة بل ان الحديث عن الانتقال له ما يبرره ويؤكده لو رجعنا الى صيرورة انتقال البشرية ولحظات تطورها يمكن القول انه منذ اختراع المطبعة تمدد حقل تداولها، حيث تحولت المعرفة العلمية الى معرفة تكنولوجيه، وأخذت تطفو الى سطح الأحداث المعرفة كقوة وازدادت مع ظهور وتطور الحواسيب (بوعافيه، عبدالهادي ،2012) وتزاوجها مع تكنولوجيا الاتصالات وظهور الانترنت وتطور أجيال الويب كما سبق واشرنا إليها. لذا فان الرؤية المستقبلية للتحول نحو مجتمع المعرفة لن تتسنى الا باعتماد شبكة للتعليم والبحوث قائمة على تشارك المعرفة مع السعي الى التوازن والتكافؤ.

لذا كمطالب أوليه للرؤية المستقبلية ينبغي تكوين شبكة أفقية عربية للمعرفة تتماشى مع مبدأ الشراكة ، هذا الى جانب الشراكة في المصالح القائمة على أساس قيم عربية عامة ، وان وا د العقبات عادة ما يفتح الباب لمزيد من الفرص ، لهذا فان توافق المتطلبات الخاصة بالمعلم والمتعلم والبحث في مجتمع المعرفة مع مقومات الثقافة العربية الفريدة يمكن ان يساهم بايجابية في بناء رؤي جديدة للتعليم ومحتويات التعلم وطرق

البحث في العالم العربي، كما يمكن تطبيق تلك الرؤى عالميا بين العديد من المجموعات البشرية المشتركة في ثقافة واحدة مستقبلا. (مجلس البحث العلمي، 2004)

أود التنبيه في هذا الصدد الى ان ملامح وأوجه تيار مجتمع المعرفة يؤكد ان الإعصار الكبير سوف يجتاح الأمم والمجتمعات، ويستأصل كل أسسه الفكرية والعقائدية والثقافية، وان مثل هذه المشاهد والمعطيات تفرض علينا ان نتحرك بسرعة وفاعلية لنلحق بركب الحضارة الجديدة لان كل من يتقاعس عن تطوير نفسه وتسليحها بالعلم لن يكون له مكانا ومن يفقد مكانته سيفقد إرادته وحتما سينتهي، فلا مناص من تشجيع الفكر المستقبلي وصياغة العقول بعيداً عن التفكير التقليدي .

وفي المقابل لذلك فان سيناريوهات التوجه المستقبلي تتضمن تحولات عدة تستوجب جملة إجراءات تكون بمثابة صمام الآمان من اجل المحافظة على الخصائص المجتمعية كالخصائص الإسلامية الثقافية والحضارية، ان الواقع يفرض علينا التسليم والاعتراف بضرورة الإفادة من كافة التكنولوجيا المعلوماتية لكي نطور بأنفسنا قواعد ومعطيات لبث المعلومات ونكون بذلك منتجين مساهمين واعيين لا مستهلكين ، يلاشك ان هذا يكون رهاناً الذي سيمكننا من ترك بصمات صادقة ، بمعنى اخر المشاركة في صنع التاريخ .

ويستوجب الطرح أعلاه من اجل ضمان إحداث التحول الفعلي من مجتمع المعلومات الى المعرفة بجدارة لابد من تطوير الموارد البشرية وتوافر المقومات على سبيل المثال لا الحصر معاهد تكنولوجيا المعلومات، وجود مراكز تدريب للموظفين الحكوميين والمتخرجين الجيد، وجود نواد للأطفال تؤهلهم للمستقبل ولمجتمع المعرفة، الاهتمام بالمعوقين وتأهيلهم للعمل، فإن الشروط الواجب توفرها للدخول إلى مجتمع المعرفة تتغير تبعًا لاحتياجات المجتمعية، وبالتالي فإن هناك أكثر من حلٍّ على سبيل المثال لا الحصر:-

إقرار استراتيجيات وطنية متماسكة وبناء سياسة لتكنولوجيا المعلومات مع بناء بيئة للاستثمار وتطوير شبكات المعلومات لضمان نفاذ سريع وفوري وتشجيع توزيع خدمات مباشرة عبر الشبكة، ونفاذ جميع المواطنين إلى المعلومات والخدمات الحكومية. تطوير الموارد البشرية عبر احتضان ثقافة IT ومهاراتها عبر التعليم والتعلم والتدريب مدى الحياة بإنشاء مدارس وصفوف ومكتبات، (On line).(بيزان، 2013)

المؤتمر العلمي الثاني لعلوم المعلومات ، بعنوان :
التحول إلى مجتمع المعرفة : رؤى معلوماتية
تحت شعار : " المعرفة أساس التقدم "
يومي : 12 و 13 ابريل 2016

لاشك ان تحقيق مجتمع معرفة رقمي متكامل يتطلب وجود أسس ومنهجية بطبيعة الحال، اذ لا يمكن تحقيق النفاد السريع والفوري on-line دون ان تتوافر البنية التحتية التي سبق التنويه عنها عند استقرائنا وكذلك في استنباطنا، لهذا يعتبر البعض مجتمع المعرفة ساحة ثرية معطاءة ينبغي دخولها دون تردد أو توجس. فان المستقبل لهذه المعرفة الواسعة والمتعمقة والمتطورة في أساليب الحصول عليها، والاستناد إليها في التخطيط للتنمية الشاملة وتأمين مستقبل الأجيال القادمة، والتي يؤمل منها- اي الأجيال- ان تطور وتتطور لما فيه سعادتها وبناء الأوطان وخير البشرية. (غرايبه،2015)

لعل من المفيد والمجدي التفكير عالميا من اجل التنفيذ محليا، وأخذ العبر واستلهام الدروس، من التجارب الدولية التي أخذت على عاتقها انتهاج طريق المعلوماتية بمبادراتها للتخطيط الاستراتيجي للمشاريع المعلوماتية، وفي هذا الصدد توجهت العديد من الدول خلال العقود الماضية من القرن المنصرم نحو دعم وتنفيذ الخطط الوطنية للمعلوماتية، فلا يخفي على القارئ المتتبع ان اليابان تعد من أوائل دول العالم السباقة لموضوع التخطيط للمشاريع الوطنية للمعلوماتية والتي ترجع أول خططها الى مطلع السبعينيات، حيث صدرت الخطة الوطنية للمعلوماتية في اليابان عن المعهد الياباني لتطوير استخدام الحاسبات عام 1972، وكانت تحت عنوان خطة مجتمع المعلوماتية : التوجه الوطني نحو عام2000 ، وجاءت هذه الخطة بدعم من وزارة الصناعة والتجارة الدولية اليابانية وتضمنت استثمار حوالي 65 بليون دولار في مشاريع معلوماتية خلال الفترة ما بين1972 وعام1985 (بيزان ،2011)

في الصدد ذلك كمطلب أساسي لابد من تحديد الأهداف بدقة ووضوح عند التخطيط منذ البداية من أجل ضمان نجاح النتائج بكفاءة ودون عوائق، وأن ذلك يستلزم دراية وعلم بجملة قضايا من أجل متابعة وتنفيذ الخطط المعلوماتية بنجاح :-

أ - معرفة الإنتاج الفكري خصوصاً في مجال العلم والتكنولوجيا باعتبارها عنصراً هاماً في تطوير وتنمية الجوانب المجتمعية الأخرى.

ب - التنسيق والإفادة من البرامج الدولية في إطار تعاوني.

ت - من اجل تحقيق المجتمع الواعي ينبغي لخطة المعلومات ان تكون هدفاً نهائياً.

لذا من اجل الاستحضار للمستقبل والتعجيل بالمشاهد التطورية، لابد من التسليم والاعتراف بضرورة التدارس والتخطيط للمشاريع المستقبلية، من اجل تقليص الفجوة الرقمية من طريق تعزيز المحتويات الرقمية، من منطلق ان الدواء من جنس الداء، لذا يجب ان يكون الحل أيضا رقميا، اذ يفترض العمل على جعل المؤسسات كثيفة المعلومات منسجمة ومساندة للتوجهات الإستراتيجية للمؤسسة الأم، حيث تؤسس إدارة فاعلة، تسهم بفاعلية في استراتيجيات الإدارة العليا وتنفيذ قراراتها المتعلقة بتطبيقات المعلومات وأدواتها وتكنولوجياتها وسياساتها المؤسسية مشكلا فريقا فعالا من عمال المعرفة ، لتقديم خدمات المعلومات، ويضاف الى ذلك مقدرتهم على تسويق خدمات المعلومات من خلال شبكة الويب. وإدراكا لأهمية ذلك فانه يتطلب التخطيط الجيد وضع الخطط المناسبة للتحول للمجتمع الالكتروني ويشمل ثلاث مستويات رئيسة: التخطيط المعلوماتي على المستوى الوطني والمؤسسي ويشتمل على المستوى الفردي أيضا.(محمد درويش، 2002)

وفي هذا السياق فإن المعلومات تصبح شأنها شأن أي مورد مجتمعي آخر بحاجة إلى خطة محكمة رشيدة لتحقيق الاستثمار الأمثل، ومن الملاحظ إن هنالك الكثير من المجتمعات التي أخطأت عندما أضاعت جهداً كبيراً وموردا هائلاً من أجل التطوير، واعتبار المعلومات أولوية دنيا وتخصصاً محدوداً لا يستحق الكثير من التمويل والموارد، وتستعيض عن ذلك بالاعتماد على حسن النية في التعاون الأفقي بين الأجهزة الحكومية الرسمية بالدولة أو خارجها، وبالتالي لم يكن لذلك أية فاعلية تذكر وما تبع ذلك من نتائج سلبية ومعاناة وطنية.

إن غياب أو تعثر الجهود التخطيطية التنسيقية والتعاونية من شأنها أن تؤدي في معظم الأحيان إلى تكرار لا مبرر له، خصوصاً في ظل تلك التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى تأثيرها على المهن المعلوماتية وعلى كفاءة تقديم الخدمات، وإن ما يَخشى هو أن تتخلف دول المنطقة العربية عن الركب وأن تتسع الفجوة فيما بينها أكثر، خصوصاً مع زيادة التوسع في التطبيقات المعلوماتية عالميا مثل الحكومة الالكترونية والمؤسسات الرقمية والتعاملات عن بعد ...الخ، وبالتالي ستجابه بتعثر خصوصا بعد عجزها في إيجاد تنظيم مشترك يجسد ابسط المشاريع المعلوماتية والتنموية(بيزان، 2011) كتعثر مشروع الشبكة العربية للمعلومات على سبيل المثال.

المؤتمر العلمي الثاني لعلوم المعلومات ، بعنوان :
التحول إلى مجتمع المعرفة : رؤى معلوماتية
تحت شعار : " المعرفة أساس التقدم "
يومي : 12 و 13 ابريل 2016

ويعد العمل على الارتقاء بالتنمية المعلوماتية ك خيارا استباقيا حيويا في عصر يتسارع فيه التغيير في إطار عولمة متزايدة، سيعتمد النجاح في مواجهة تحديات العصر على القدرة على التطور والتكيف والتخطيط لسد متطلبات الاقتصاد الجديد الاقتصاد المعرفي، ويمكن للمعرفة المتطورة بمعناها الواسع إضافة إلى تقدير سليم لدور الثقافة والقيم، يمكنها مجتمعية ان تشكل أسس منهجية لتنمية إنسانية مستدامة تستجيب للتطلعات المعاصرة والمستقبلية، باعتبار استقراءاتنا واستنباطاتنا السابقة جميعها تركز على استثمار الفرص من اجل تخطي التحديات وتحقيق عملية التحول بثبات.

اذ تتطلب طبيعة هذا العصر وجود نوعية من الأفراد ممن يمتلكون المنهجية ويتصفون بالتفكير المبدع والإنتاج المبتكر، والقدرة على التكيف مع المستجدات والمتغيرات الثقافية، لمواجهة المستقبل وتحدياته، ولإنشاء هذا النوع من الأفراد نحتاج إلى سياسات تعليمية تعد الفرد للحياة المعاصرة لكي يؤدي أدواره التي يتوقعها المجتمع منه،وتشكل شخصيته الإنسانية القادرة على التنمية والتكيف، لذلك عمدت بعض الدول الى الاهتمام بتحليل السياسات التعليمية وخاصة التعليم الجامعي للكشف عن دورها في تهيئة الإنسان في المجالات المعرفية والثقافية(غرايبه،2015)

لكن في هذا المنعطف الحرج تبرز جدلية التخطيط والتنمية ك عملية شاملة تمس جوانب المجتمع الاجتماقتصادية وحتى الثقافية والعلمية ...الخ وتستجيب الى قانون التطور المبرمج والنسبي للاقتصاد الوطني، مع التوازن بين الفروع الرئيسية للاقتصاد الوطني، وتقليل اثر التقلبات الاقتصادية غير العادية واختلال التوازن غير الاعتيادي والأزمات. ويستند التخطيط على جملة مبادئ في مقدمتها : ارتباط الجهة العليا في جهاز التخطيط بأعلى جهة في هرم الدولة، وتضم في عضويتها الخبراء في مختلف الميادين، ويعد التعليم العالي في هذا الوسط قاعدة تأسيسية اجتماعية ثقافية واقتصادية للدولة فهو عملية استثماريه ايجابيه ذو مردود مستقبلي يعمق إيمان المواطن بهويته "الإسلامية"، لذا فان انعدام التخطيط يؤدي لعدم صياغة رؤى واضحة المعالم دون شك.

السؤال الذي يتبادر للادهان في ظل هذه الظروف : كيفية تحديد سيناريوهات خارطة الطريق نحو التحول الى المجتمع المعرفي ؟ حيث تعكس لنا المؤشرات مظاهر الخلل الاقتصادي الشديد المتمثل بانخفاض القدرات

الإنتاجية وتآكل المزايا النسبية للعمالة العربية الرخيصة والتضخم والعجز الشديد في ميزان المدفوعات هذا العجز الذي سوف يتفاقم، كلما ازدادت أهمية الدور الذي يلعبه قطاع المعلومات وصناعة البرمجيات في حجم التبادل التجاري على مستوى المجتمع الدولي، في الوقت الذي يتطلب الأمر الدخول بجدارة وثبات لمجتمع المعرفة من طريق توافر مقومات الولوج باقتدار، حيث تتمثل تلك المقومات في توافر منظمات ذات هياكل تنظيمية مرنة وقوانين بعيدة عن البيروقراطية، ونظام تعليمي قادر على استيعاب التطورات الحديثة في مجال العلوم وتكنولوجيا المعلومات من خلال برامجه التعليمية على مختلف المستويات.

وعلى الرغم من حجم التحديات الا ان التقدم العلمي وسهولة نقل وتداول المعرفة يمكن أن تتيح فرص النمو الاقتصادي، اذ يمكن الاعتماد على الدول المتقدمة في نقل وتوطين المعرفة والتكنولوجيا لتكوين قاعدة معرفية، تُمكن من خلالها فيما بعد من تحقيق مفهوم الاعتماد على الذات.(السامرائي، 2004)، اذ ان غياب السياسات الواقعية لحشد الموارد وتحقيق التوازن بين الفئات المختلفة الذي تفتقر إليه العديد من الدول العربية، بالإضافة إلى قصور التشريعات في هذا المجال لان صناعة المحتوى تحتاج إلى العديد من التشريعات الجديدة أو إدخال تعديلات جوهرية على التشريعات القائمة ، كذلك ارتفاع نسبة الأمية المعلوماتية ، ولا يتسنى ذلك الا من توجيه الاهتمام للاستراتيجيات التنموية والمشاريع المعلوماتية (العربي،2006).

لاشك في ان التنسيق بين الفكر الإستشرافي والتنفيذي في رسم صورة المستقبل، تقوم على أساس ان الفكر التنفيذي بمفرده لا يستطيع رسم صورة المستقبل والتي تحتاج الى آفاق رحبة من العلم والخيال لايستطيعها الا أصحاب الفكر الإستشرافي، لذا فان الإدارة المستقبلية ترتكز على خمسة أعمدة لها، وهي تبني دبلوماسية داخلية للتنمية الشاملة والمتواصلة، واستيعاب الفروق بين الإستراتيجية (صياغة الأهداف الكبرى للتنمية) والتكتيك (تحديد الوسائل لتنفيذ الأهداف)، وإدارة التطور بفعالية لتحقيق إرادة التطور، وتنمية رأس المال البشري، والحاجة الى مفهوم مستقبلي للرقابة المجتمعية. وفي ضوء ذلك تتضح معالم الخارطة الإستشرافية والأجندة المستقبلية والتي تتلخص في الخمس نقاط الآتية :-

١. استكمال القاعدة المعرفية.

٢. الإدارة المجتمعية والمشاركة الشعبية.

٣. تحقيق الطفرة التعليمية.

٤. الشروع في الانطلاقة العلمية والتكنولوجية.

٥. التعاون الإقليمي والدولي. (السيد يسين، 2006)

وباعتبار ان المعرفة تلعب دوراً متزايداً في النمو الاقتصادي في بلدان الشمال كما في بلدان الجنوب. فهي تشكل أحد أهم أسس التنمية البشرية المستدامة، ويشكل ازدهار مجتمعات المعرفة فرصة جديدة للتنمية بالنسبة إلى بلدان الجنوب، طالما أنه لا تؤسس لوضع يصب في مصلحة بلدان الشمال فقط. فلن تؤدي مجتمعات المعرفة رسالتها ما لم تؤسس فعليا قاعدة لأخلاقيات التعاون وتتحول إلى مجتمعات لتقاسم المعرفة، لذا توصي الدراسة بضرورة تحويل التحديات الى فرص من خلال التوصيات التالية :

١ -ضرورة توحيد الجهود لإيجاد تكتل عربي معرفي ينهض بنشر المعرفة في الدول العربية.

٢ -توفير البنية التحتية لاقتصاد المعرفة والمتمثلة بشبكات الاتصالات الذكية من اجل الأنشطة الاقتصادية.

٣ -وضع خطة قومية للحد من اتساع الفجوة، وتلبية متطلبات التنمية التكنولوجية والتنسيق بين الجهات.

٤ -وضع سياسة عربية للمعلومات ويجب أن تتسم بالشمول والمرونة وقابلية التطبيق مع وجود إستراتيجية للمعلومات على المستوى الوطني.

٥ -الاهتمام بتعديل الإطار التشريعي بما يتماشى مع طبيعة التعاملات، واستحداث تشريعات جديدة.

٦ -زيادة الإنفاق على الأبحاث والتطوير والاهتمام بالنظام التعليمي لإن اقتصاد المعرفة يتطلب استثمارات ضخمة في التعليم العالي ،أي التشجيع على الإبداع والابتكار من خلال التحفيزات المادية والمعنوية.

وختاما يمكن التحول بثبات لمجتمع المعرفة من خلال : تدارس وإعادة النظر في الواقع التكنولوجي المعلوماتي مع العمل الحثيث لتطويره وفق مخطط مرحلي، والعمل على دعم الابتكار والإبداع قصد التمكن من إقامة التكافؤ الحضاري، برعاية مجلس عربي موحد يشرف على التخطيط ومتابعة تنفيذ إستراتيجية التحول لمجتمع المعرفة، مع تأمين النفاذ السريع للمعلومات دون عوائق بحيث لا تواجه بصدمة في المستقبل تتمثل في عجز التعامل مع عالم المعلومات وهو اخطر أمراض الغد، تعميم التشبيك الداخلي لنشر ثقافة التحاور عن بعد، وتسهيل سبر العامل والتواصل الافتراضي لدعم التعليم والابتكار والإبداع، مع ضرورة

الاهتمام باللغة العربية بطبيعة الحال، وجعلها مقوما رئيسيا من مقومات مجتمع المعرفة(الصوفي، 2012) من اجل إثراء المحتوى العربي ووضع تشريعات مناسبة للتطورات.

قائمة ببليوغرافية بالمراجع المستخدمة :-

١ -أحمد عبادة العربي (2006)." **قراءة في كتاب الفجوة الرقمية : رؤية عربية لمجتمع المعرفة**/ نبيل علي ، نادية حجازي .- الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 2005".- دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات .- مج 11، ع2(مايو)

٢ - الأمم المتحدة (2005). **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. المحتوى الرقمي العربي : الفرص والأولويات والتوجهات** .- نيويورك : الأمم المتحدة ،.

٣ -حسانة محي الدين(2006)." **التحول من مجتمع المعلومات الى مجتمع المعرفة** " .- مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية ، مج 12،ع2، أغسطس.

٤ -حنان الصدق بيزان .(2015) " **مجتمع معلومات والمعرفة... وما يتبعه من تحديات آنية ورهانات مستقبلية** ". من وقائع أعمال المؤتمر الرابع عشر للمكتبيين الأردنيين **"صناعة المعلومات : تحديات الحاضر والمستقبل** " تنظم جمعية المكتبات والمعلومات الأردنية بتعاون مع جامعة جرش الأردنية بالفترة من 9-10/ سبتمبر.

٥ -ـــــــــــــ .(2013) " **التحول من مجتمع المعلومات الى مجتمع المعرفة** "._ المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات ،48 - ع11 (آذار)

٦ - ـــــــــــــ (2011) ."**الفجوة الرقمية والتخطيط للمشاريع المعلوماتية رؤية استشرافيه** ".-مجلة المعلوماتية ،ع 34،ابريل .- تاريخ الاطلاع 11 ديسمبر 2012.- متاح في : http://informatics.gov.sa/articles/gpic1_1339572330.pdf

٧ -ـــــــــــــ (2005) . **مجتمع المعلومات المستقبلي : دراسة للنظام الوطني للمعلومات** .- إشراف أبوبكر الهوش .أكاديمية الدراسات العليا،.(أطروحة دكتوراه غير منشورة)

٨ -سعيد بوعافية، محمد عبدالهادي (2012)."**مشهد بناء مجتمع المعرفة في الجزائر: مؤشرات واقعية وآفاق مستقبلية**"._ أعمال المؤتمر الـ 23 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ، الدوحة (قطر) 18-20 نوفمبر.

٩ - سلوى أمين السامرائي (2004)." **رؤيا تشخصيه للمجتمع المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة** "._ من وقائع أعمال المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع لجامعة الزيتونة الأردنية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، المنعقد بالفترة 26 - 28 ابريل .- تاريخ الاطلاع 27 يناير 2016.- متـــــاح في : http://www.elbassair.net

١٠ -سيد يسين (2014)." **من مجتمع المعلومات العالمي إلى مجتمع المعرفة" .- الأهرام، الخميس 4 ديسمبر، س 139، ع 46749 .-** تاريخ الاطلاع 27 يناير 2016.- متـــــاح في : http://www.ahram.org.eg/NewsQ/344463.aspx

١١ -سيد يسين (2006). **المعلوماتية وحضارة العولمة ... رؤية نقدية عربية** .- ط3.- القاهرة : شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
١٢ -عبد الله بلوناس ، قدايفة أمينة (2011). **"البنية التحتية (المعلوماتية و البشرية) المطلوبة لبناء مجتمع المعرفة"**.- من وقائع أعمال **المؤتمر العربي الخامس للمعلومات الصناعية والشبكات** بالمملكة المغربية بالفترة 20-22 ديسمبر .- تاريخ الاطلاع 27 يناير 2016.- متـــــاح في : www.aidmo.org/aiinc5/**doc**s/abdellah_belouanas_paper.**doc**
١٣ -عبداللطيف صوفي (2012)."**التفاوت الرقمي وبناء مجتمع المعرفة العربي التحديات وثقافة المواجهة**"._ أعمال المؤتمر الـ 23 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ، الدوحة (قطر) 18-20 نوفمبر.
١٤ -عصام منصور (2004)." **مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية** " .- دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات .- مج 9، ع2(مايو).
١٥ -علي محمد رحومة(2005). **الانترنت والمنظومة التكنو- اجتماعية:بحث تحليلي في الآلية التقنية للانترنت ونمذجة منظومتها الاجتماعية**.- بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
١٦ -عمر أحمد همشري(2012). **"الثقافة الالكترونية : بوابة مجتمع المعرفة** "._ أعمال المؤتمر الـ 23 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ، الدوحة (قطر) 18-20 نوفمبر.
١٧ -فهد بن ناصر العبود (2009)." **إدارة المحتوى الالكتروني** " .- مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات ،مج 16، ع31،يناير.
١٨ -فيصل محمود غرايبه (2015)." **مدى اندماج الشباب العربي في مجتمع المعرفة العالمي** ".- من وقائع أعمال مؤتمر الشباب العربي لمنتدى الشباب العربي- عمان .- تاريخ الاطلاع 29 يناير 2016.- متاح في: www.atf.org.jo/sites/default/files/d._fysl_lgryb_md_ndmj_lshbb_lrby_fy_mjtm_lmrf_llmy.doc
١٩ -**مجلس البحث العلمي (2004). " مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية " .- جدة : السعودية.- جامعة الملك عبدالعزيز ، (سلسلة : دراسات نحو مجتمع المعرفة).**
٢٠ -محمد عبدالمولى محمود (2012)." **مجتمع المعرفة في مصر : المفهوم وسبل البناء -الوضع الراهن، سياسات المستقبل**".- من وقائع أعمال المؤتمر الدولي العاشر لقسم المكتبات والمعلومات جامعة القاهرة ، بالفترة من 15-16 مايو.
٢١ -محمد فتحي عبدالهادي(2009)." **صناعة المحتوى** " .- مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات ،مج 16، ع31،يناير.
٢٢ -محمد جمال الدين درويش (2002).**التخطيط للمشروعات المعلوماتية** .-(سلسلة غير دورية كراسات علمية).- القاهرة : المكتبة الأكاديمية.
٢٣ -محمد صلاح سالم (2002).**العصر الرقمي وثورة المعلومات : دراسة في نظم المعلومات وتحديث المجتمع** .- القاهرة : عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
٢٤ -**هند علوي (2006) ."مؤشرات قياس مجتمع المعلومات : رؤية المكتبيين بجامعة منتوري بقسنطينة بالجزائر" _.** cybrarians journal ،ع 10 (سبتمبر) .- تاريخ الاطلاع 26 يناير 2016.- متاح في : http://www.journal.cybrarians.org

٢٥ -وزارة الاقتصاد والتخطيط (2014). **الإستراتيجية الوطنية للتحول الى مجتمع المعرفة** ، المملكة العربية السعودية .- تاريخ الاطلاع 26 يناير 2016.- متاح في : https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1552:2013-08-20-20-56-43&catid=52:2011-04-09-07-47-47&Itemid=366